الأمم المتحدة

A/78/224

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 20 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 215/76، نتائج عملية مسح ترسم صورة مفصلة عن الدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات ذات الصلة. ويقدم أيضا تحليلا للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق التنمية المستدامة، ويركز على البعد البيئي. ويتضمن التقرير توصيات لتحسين معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة، وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتيسير الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل، استنادا إلى التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة.

* A/78/150.

220823 140823 23-13565 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - تضم البلدان المتوسطة الدخل حاليا، وفق تعريف البنك الدولي، 108 بلدان يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها بين 136 1 دولارا و 845 13 دولارا[1]. وهي تشكل معا مجموعة كبيرة وغير متجانسة تمثل حوالي 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم وتشكل 75 في المائة من سكان العالم، بما في ذلك 60 في المائة من فقراء العالم[2]. بيد أن البلدان المتوسطة الدخل تختلف اختلافا شاسعا ليس فقط من حيث نصيب الفرد من الدخل، بل أيضا في مؤشرات أخرى للتنمية. وينتمي حاليا ما مجموعه 22 بلدا من أقل البلدان نموا و 20 بلدا ناميا غير ساحلي و 27 دولة جزرية صغيرة نامية إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. وهي تشمل أيضا 12 بلدا ترتيبها "عال جدا" في مؤشر التنمية البشرية، و 44 بلدا ترتيبها "عال"، و 42 بلدا ترتيبها "متوسط"، و 9 بلدان ترتيبها "منخفض"[3]. وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين البلدان المتوسطة الدخل، فإنها تواجه مجموعة من التحديات المشتركة التي تتطلب منها عملا مشتركا.

2 - ويستجيب هذا التقرير لطلب الجمعية العامة، الوارد في قرارها 215/76، إجراء تحليل للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، إلى جانب مجموعة محددة من التوصيات لتشجيع وتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، مع التسليم بأن التقرير السابق للأمين العام قد تناول البعد الاقتصادي (A/76/375 و A/76/375/Corr.1) وأن التحديات الخاصة المرتبطة بالبعد الاجتماعي تتطلب إجراء مزيد من التحليل في تقرير لاحق. ويستند تحليل البعد البيئي والتوصيات ذات الصلة إلى بيانات وردت من كيانات منظومة الأمم المتحدة وقام بتنسيقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما أنها تستند إلى المناقشات التي دارت في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقده رئيس الجمعية العامة، بشأن موضوع "التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، مع التركيز على البعد البيئي"، الذي عقد في نيويورك في 11 أيار/مايو 2023.

3 - ويعرض التقرير أيضا نتائج عملية المسح التي ترسم صورة مفصلة عن الدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل. وتبين عملية المسح التي تستند إلى معلومات مالية قدمتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومعلومات مستقاة من دراسات استقصائية كانت جزءا من آخر استعراض شامل يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومصادر أخرى للمعلومات عن التعاون الإنمائي الدولي، أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بشكل وثيق مع

(1) البنك الدولي، قاعدة بيانات "البنك الدولي لمجموعات البلدان والإقراض". World Bank, "World Bank country and lending groups" متاحة في https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups (اطلع عليها في 11 تموز/يوليه 2023). ويعكس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المذكور في الفقرة 1 أعلاه آخر تحديث للسنة المالية 2024 للبنك الدولي، عندما خرجت غينيا وزامبيا من فئة الدخل المنخفض إلى فئة الدخل المتوسط، وخرجت غيانا وساموا الأمريكية من فئة الدخل المتوسط إلى فئة الدخل المرتفع. وتستند الفروع من الثاني إلى السادس من هذا التقرير إلى السنة المالية 2023 للبنك الدولي.

(2) World Bank, World Bank Open Data. متاحة في https://data.worldbank.org (اطلع عليها في 30 حزيران/يونيه 2023). يقاس بمعدل خط الفقر البالغ 2,15 دولار في اليوم، اعتبارا من عام 2019 (بتعادل القوة الشرائية عام 2017).

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دليل التنمية البشرية". متاح في https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI (اطلع عليه في 30 حزيران/يونيه 2023). دليل التنمية البشرية لا يغطي جميع الاقتصادات التي تشكل جزءا من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

البلدان المتوسطة الدخل. وهي تستخدم مجموعة واسعة من المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات لتصميم وتنفيذ أنشطتها التعاونية مع هذه البلدان. وفي حين تتلقى البلدان المتوسطة الدخل حصة كبيرة من التمويل بموجب التعاون الإنمائي الدولي، يواجه العديد منها صعوبات في الحصول على تمويل بشروط ميسرة، بما في ذلك التمويل المناخي. وتشمل التوصيات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ما يلي: مواصلة تكييف دعمها مع الاحتياجات والأولويات القطرية؛ وتعزيز دعمها للبلدان المتوسطة الدخل بغية تعبئة تمويل إضافي، لا سيما التمويل بشروط ميسرة، تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة؛ ومواصلة الترويج لنهج قياس جديدة تتجاوز إجمالي الناتج المحلي.

4 - وبقية هذا التقرير منظمة على النحو التالي: يقدم الفرع الثاني استعراضا للاتجاهات الاقتصادية الأخيرة والتحديات الطويلة الأجل التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل؛ ويتضمن الفرع الثالث تحليلا للتحديات ويقترح توصيات لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛ ويعرض الفرع الرابع نتائج عملية مسح الدعم المتاح؛ ويقدم الفرع الخامس معلومات محدثة عن نُهج القياس المتعددة الأبعاد؛ وترد توصيات في الفرع السادس.

ثانيا - التحديات الاقتصادية في البلدان المتوسطة الدخل

ألف - الاتجاهات والتحديات الاقتصادية، 2021-2023[4]

النمو الاقتصادي

5 - تأثر نمو الناتج في البلدان المتوسطة الدخل في الفترة 2021-2023 بعدة صدمات أدت إلى تفاقم بعضها البعض. واستمر صدى آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يتردد لأسباب ليس أقلها عدم المساواة والتأخيرات في الحصول على لقاحات. ومع سعي البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى كبح جماح التضخم المرتفع بشكل غير مسبوق من خلال الزيادات السريعة في أسعار الفائدة، بدءا من الربع الأول من عام 2022، فإن هذه المساعي أسفرت عن عدد من الآثار السلبية في البلدان النامية. وهي تشمل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات، مما أدى إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات وارتفاع تكاليف خدمة الديون وتفاقم المخاطر التي تهدد القدرة على تحمل الديون في العديد من البلدان المتوسطة الدخل. وأدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم التضخم وزيادة انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان المتوسطة الدخل. واستمر تغير المناخ في إلحاق خسائر فادحة، حيث أسفرت موجات الجفاف الشديد والفيضانات عن إلحاق أضرار بالمحاصيل في أجزاء من أفريقيا وجنوب آسيا في عامي 2021 و 2022، مما دفع الملايين إلى غائلة الفقر.

6 - وعلى الرغم من التأثيرات السلبية الخارجية والتباطؤ الناتج عنها في عام 2022، تجاوز النمو الاقتصادي في الشريحة الدنيا والمتوسطة الدخل في الفترة 2021-2022 أداء البلدان المرتفعة الدخل. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط في عام 2023 (انظر الشكل الأول). غير أن التوقعات لكلتا المجموعتين تواجه تهديدات سلبية بسبب ضعف الطلب على الصادرات من الاقتصادات المتقدمة النمو وفتور الحماس المحلي.

(4) يستند الفرع الثاني إلى *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023) وتحديث منتصف العام "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2023" (E/2023/80).

الشكل الأول

النمو الحقيقي السنوي في إجمالي الناتج المحلي، حسب مجموعة البلدان، 2018-2023

(النسبة المئوية)

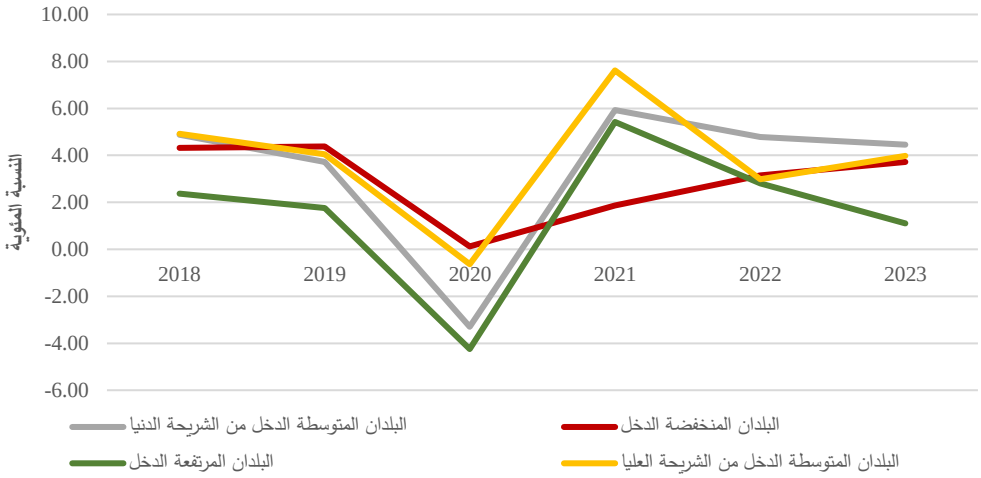

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مجموعة بيانات "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2023" (E/2023/80).

المختصرات: (أ) تقديرات الأمم المتحدة الجزئية؛ (ب) توقعات الأمم المتحدة.

7 - وعلاوة على التباطؤ الحالي، يدل النشاط الاستثماري في البلدان المتوسطة الدخل، باستثناء الصين، إلى شيوع قلق أطول أمدا. فبعد أن نما الاستثمار بمعدل سنوي بلغ متوسطه 2,7 في المائة بين عامي 2000 و 2008، وبلغ ذروته عند نسبة 23,8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، فإنه ظل كحصة من إجمالي الناتج المحلي راكدا عند نحو 23,5 في المائة حتى عام 2021، وهذه النسبة أقل بمقدار 10 نقاط مئوية عما كان يمكن أن تكون عليه لو استمر اتجاه النمو الذي ساد قبل عام 2008. ويعوق الركودُ الإنتاج المحتمل في المستقبل، مما يزيد من تعريض التقدم المحرز في القضاء على الفقر للخطر.

التضخم والعمالة

8 - شهد العديد من البلدان المتوسطة الدخل تضخما استحكم ارتفاعه في عام 2022 بسبب اختناقات العرض وانخفاض قيمة العملة. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وانقطاع الإمدادات بسبب الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الوضع. وفي بعض الحالات، ساهمت أيضا في تفاقم الوضع عوامل خاصة بكل بلد، مثل عملنة العجز المالي. وشهدت الأرجنتين وتركيا وزمبابوي وسري لانكا ولبنان معدلات تضخم مرتفعة بشكل خاص، ومن المرجح أن تستمر هذه المعدلات في عام 2023. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يتباطأ التضخم في معظم البلدان المتوسطة الدخل خلال عام 2023، فإنه سيظل أعلى من المتوسطات التاريخية، ولا سيما في غرب آسيا وأفريقيا، وسيتجاوز معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة.

9 - وفي معظم البلدان المتوسطة الدخل، لم تواكب الأجور الاسمية التضخم، الذي تسبب في أزمة في تكاليف المعيشة أثرت على الكثيرين، ولكنها كانت شديدة بشكل خاص بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل. وعلى النقيض من الاقتصادات المتقدمة، شهد معظم البلدان المتوسطة الدخل تباطؤا في تعافي الوظائف بعد الجائحة، حيث لا تزال معدلات البطالة أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة ومعظم الزيادات الأخيرة في عدد

الوظائف في القطاع غير الرسمي. وعمالة المرأة على وجه الخصوص لم تتعاف بعد بشكل كامل. ويعني التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي أن أوضاع سوق العمل ستظل صعبة بالنسبة للعديد من البلدان المتوسطة الدخل على المدى القريب.

اتجاهات الدين العام

10 - في عام 2022، انخفضت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان المتوسطة الدخل بفضل تعافي النشاط الاقتصادي، فضلا عن ارتفاع معدل التضخم الذي أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للديون[5]. كما بدأ العديد من البلدان في تطبيع سياساتها المالية في عام 2022، بعد تقديم حوافز كبيرة في الفترة 2020-2021. وكان الاستثناء الوحيد هو الصين، حيث طبقت الحكومة تدابير مالية للتخفيف من عواقب الإغلاق من جراء مرض فيروس كورونا. واعتمدت الحكومات في عدة بلدان أخرى تدابير للتعويض عن أثر ارتفاع أسعار الغذاء و/أو الطاقة، مما تسبب في ضغوط مالية إضافية[6].

الشكل الثاني

نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتوسطة الدخل، 2008-2022

(النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

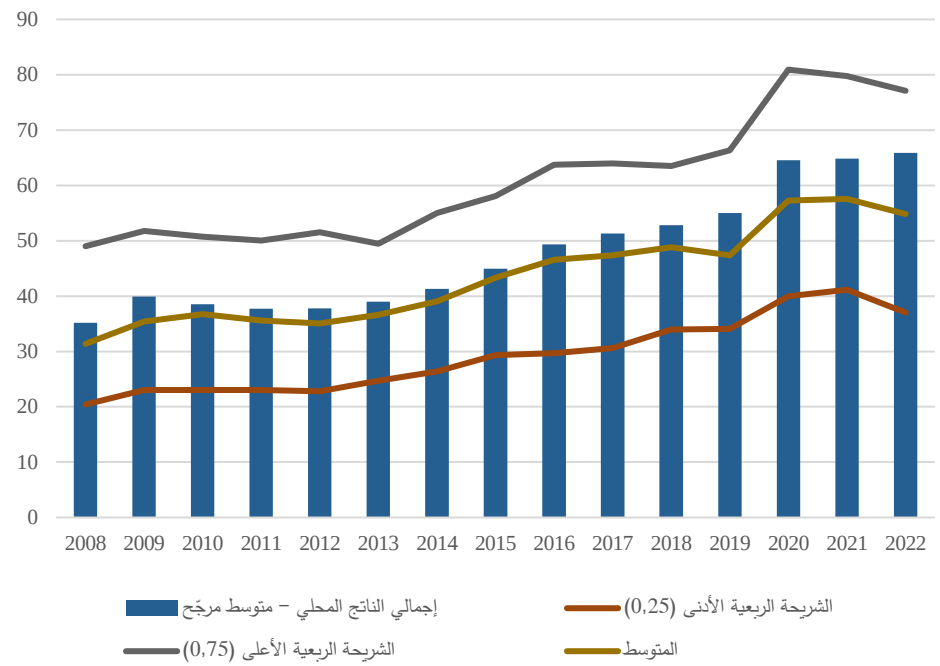

المصدر: تقرير تمويل التنمية المستدامة 2023.

(5) *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023) وصندوق النقد الدولي، Fiscal Monitor: On the Path to Normalization (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل 2023).

(6) للاطلاع على قائمة بالبلدان والتدابير المحددة، انظر David Amaglobeli and others, "Policy responses to high energy and food prices", International Monetary Fund Working Paper, No. 74/23 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2023).

11 - وعلى الرغم من الانخفاض في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان، ظل متوسط مستوى الدين العام أعلى من مستويات ما قبل الجائحة (انظر الشكل الثاني). وفي البيئة الراهنة التي تتسم بضعف النمو الاقتصادي، وتضييق الأوضاع المالية العالمية، وانخفاض قيمة العملة مقابل دولار الولايات المتحدة، يواجه عدد متزايد من البلدان المتوسطة الدخل احتمالا كبيرا بالتعرض لحالة مديونية حرجة. وفي عام 2022، تخلف العديد منها عن سداد ديونها، ومنها سري لانكا والسلفادور وغانا.

12 - ويتطلب التعامل مع الاحتمالات المتزايدة لحالات المديونية الحرجة وارتفاع تكلفة الديون اتخاذ إجراءات فورية، مثل إنشاء آلية لتسوية الديون، مثلا في مصرف إنمائي متعدد الأطراف، لمعالجة التقدم البطيء في الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون وزيادة الاستفادة من مقايضة الدين بأهداف التنمية المستدامة أو مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وأدوات تقاسم المخاطر، مثل سندات الدين المربوطة بمؤشر. وينبغي توسيع نطاق الأهلية للاستفادة من الإطار المشترك ليشمل البلدان المتوسطة الدخل التي لديها مستوى عال من الدين العام وتحتاج إلى إعادة هيكلة ديونها. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل العمل من أجل وضع حلول هيكلية شاملة وطويلة الأجل لتحديات الديون السيادية. ويتطلب ذلك فهما أفضل للقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل والإصلاحات التي طال انتظارها لهيكل الديون الدولية (انظر الموجز السياساتي الوارد في الوثيقة A/77/CRP.1/Add.5).

باء - التحديات الأطول أجلا التي تواجه التنمية المستدامة

13 - حتى قبل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان زخم النمو في البلدان المتوسطة الدخل يتباطأ. وبعد فترة من التلاقي السريع مع البلدان المرتفعة الدخل، وفي مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبدفع من عدد قليل من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي كانت تحقق نموا سريعا، بدأت محركات النمو تفقد زخمها اعتبارا من عام 2010 فصاعدا (انظر الشكل الثالث). وكان عدم وجود تلاق مطرد يُعزى إلى الصعوبات في تحويل نماذج النمو مع تقدم البلدان في سلم الدخل، من نموذج يقوم على العمالة الرخيصة، وزيادة تراكم رأس المال، واللحاق بركب التكنولوجيا الأساسية، إلى نموذج مدفوع بالابتكار ونمو الإنتاجية. وكان مفهوم "فخ الدخل المتوسط" مفيدا في تحليل حواجز النمو الأساسية وتقييم الخيارات السياساتية للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل الثالث

تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل، 1990-2019

(النسبة المئوية)

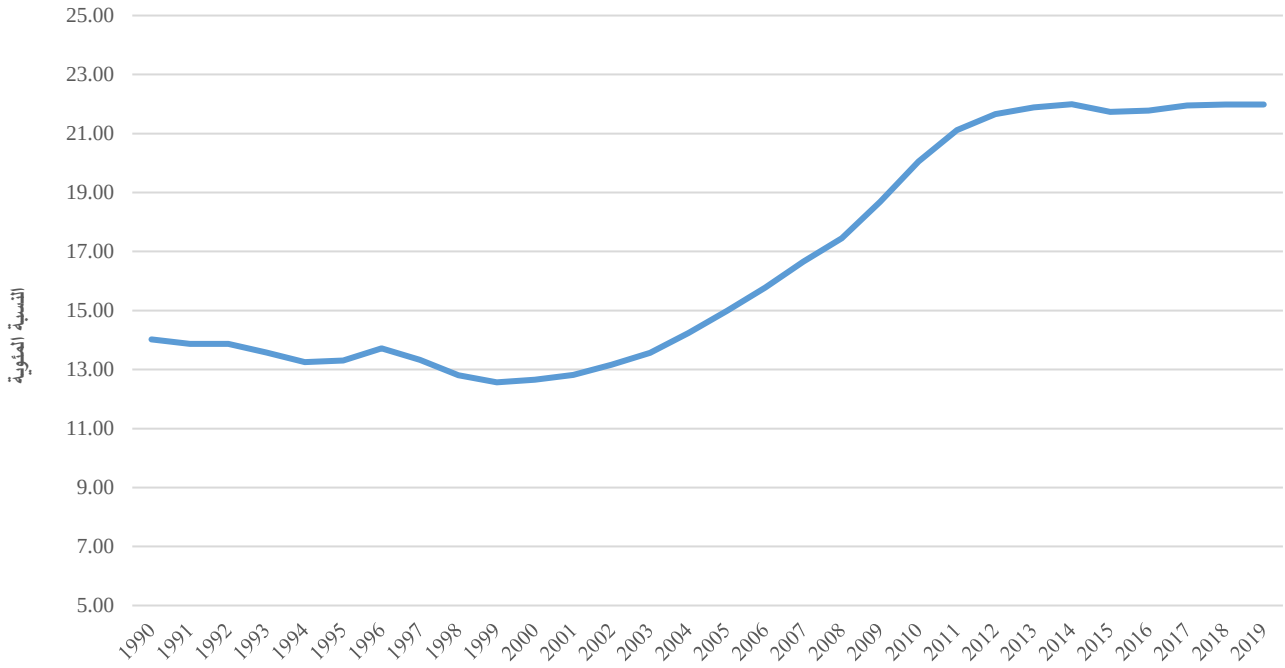

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من 10,01 من الجدول العالمي لجامعة بنسلفانيا، الإصدار (10,01)، متاح على الموقع www.rug.nl/ggdc/productivity/pwt.

ملاحظة: لأغراض المقارنة، البلدان المرتفعة الدخل تساوي 100 في المائة. يُقاس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولارات الدولية بالأسعار الثابتة لعام 2017.

14 - وإذا كان الشركاء الإنمائيون الدوليون لا يستخدمون سوى نصيب الفرد من الدخل كوسيلة لقياس إنجازات البلدان واحتياجاتها الإنمائية، فإن ذلك لا يأخذ في الاعتبار احتياجاتها المتعددة الأبعاد وقدراتها المختلفة على تعبئة الموارد. ولا تختلف البلدان المتوسطة الدخل من حيث نصيب الفرد من الدخل فحسب، بل تختلف أيضا عبر مجموعة واسعة من مؤشرات التنمية، مثل الفقر المتعدد الأبعاد، وعدم المساواة في الدخل، ونوع الجنس، والبيئة. فعلى سبيل المثال، تتراوح قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد داخل المجموعة الفرعية المكونة من 54 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بين أقل من 0,01 و 0,37، بمتوسط قدره 0,15. ويبلغ متوسط دليل الفقر المتعدد الأبعاد أدنى مستوى في 54 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث يبلغ 0,03، ولكن أعلى قيمة في تلك المجموعة هي 0,19، وهي أعلى من المتوسط في فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (انظر الجدول 1).

الجدول 1

البلدان المتوسطة الدخل: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، 2011-2021

(المتوسط)

	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا			*البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا*		
المؤشر	*الحد الأدنى*	*الحد الأقصى*	*(في المتوسط)*	*الحد الأدنى*	*الحد الأقصى*	*(في المتوسط)*
دليل الفقر المتعدد الأبعاد	0,004	0,37	0,15	0	0,19	0,03
مؤشر جيني لتفاوت الدخول	25,3	54,6	38,5	25,9	63	40,3
دليل التنمية البشرية	0,50	0,78	0,62	0,60	0,85	0,75
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	0,26	0,68	0,48	0,13	0,56	0,34
انبعاثات غازات الدفيئة[أ]	99	3 060 791	156 358	22	11 903 384	380 577
متوسط التعرض السنوي للجسيمات، 2,5 ميكروغرام[ب]	9,5	86,6	35,0	5,7	55,1	22,8
مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي[ج]	16,7	55,5	34,3	19,1	60,2	33,7

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من البنك الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

(أ) كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

(ب) نتائج التعرض السنوي للجسيمات الدقيقة (2,5 ميكروغرام) هي متوسطات من عام 2011 إلى عام 2019 بالميكروغرام لكل متر مكعب.

(ج) يُحسب كحصص متساوية من أربعة مؤشرات للضعف الاقتصادي وأربعة مؤشرات للضعف البيئي. القيم الأقرب إلى 100 تعكس مستويات ضعف أعلى والقيم الأقرب إلى 0 تعكس مستويات ضعف أقل.

15 - ويعكس عدم التجانس عبر المؤشرات فجوات إنمائية مختلفة تعود أسبابها إلى الظروف الفردية للبلدان. وينبغي أن يشكل التحليل الدقيق لهذه الثغرات الأساس لكل من الخيارات السياساتية المحلية والتعاون الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن تباطؤ تلاقي النمو وتزايد تحديات الديون يجعلان من الصعب تعبئة الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

16 - ويمكن أن تساعد المؤشرات الإضافية للتقدم الإنمائي التي تتجاوز إجمالي الناتج المحلي وتعكس أوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية المتعددة الأبعاد على توفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات المحلية وتوجيه الدعم الدولي (انظر الفرع الخامس).

ثالثا - التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

17 - حتى في الوقت الذي تكافح فيه البلدان المتوسطة الدخل من أجل النهوض برفاه سكانها ومجتمعاتها، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث المتزايد من مصادر شتى تشكل تحديات إضافية. ومن أجل تقييم هذه التحديات وتحديد الحلول واستعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، عقد رئيس الجمعية العامة في 11 أيار/مايو 2023 اجتماعا رفيع المستوى بشأن موضوع "التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، مع التركيز على البعد البيئي".

18 - وتشمل الاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الرفيع المستوى ما يلي: الحاجة إلى تحولات خضراء تقودها البلدان ويجب أن تشمل اعتبارات العدالة الاجتماعية وتكفل عدم تخلف أحد عن الركب؛ وأهمية الدعم الدولي، بما في ذلك من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛ والحاجة إلى تكييف الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين مع الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ والأمن الغذائي وتعبئة الموارد؛ والدور الهام للمؤشرات بما يتجاوز إجمالي الناتج المحلي لتوجيه السياسات والتعاون. ويغطي هذا التقرير أيضا العديد من هذه المسائل.

ألف - مركز البلدان المتوسطة الدخل في البعد البيئي للتنمية المستدامة

19 - تواجه البلدان المتوسطة الدخل، على غرار البلدان كلها، آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وكلها آثار ناجمة عن النشاط البشري. ورغم أن الآثار المحددة تقررها عوامل قطرية محددة، مثل الموقع والجغرافيا وحبية الموارد الطبيعية، من بين أمور أخرى، فإن جميع البلدان المتوسطة الدخل مضطرة للتعامل مع مسألة تعويض أوجه العجز في تنميتها مع احتواء بصمتها البيئية أو الحد منها.

تغير المناخ

20 - تواجه البلدان المتوسطة الدخل تحديات كبيرة تتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك الكوارث وارتفاع منسوب مياه البحر والطقس القاسي. ويمكن أن يترتب على تدمير البنية التحتية واعتلال الصحة ونزوح اليد العاملة والأضرار التي تلحق بالنظم الغذائية تأثير حاد على النتائج الاقتصادية والاجتماعية، ويرافق ذلك تأثر الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والأشخاص الذين يعيشون في فقر، بشكل غير متناسب. وتقلل تكلفة التعافي من الكوارث المتصلة بالمناخ حجم التمويل المتاح للاستثمار في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، لا يزال الحصول على تمويل للتكيف مع المناخ يمثل تحديا في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين أدناه.

21 - وعلى الرغم من أن البلدان المتوسطة الدخل لم تسهم إلا قليلا في تغير المناخ في الماضي، فإنها مسؤولة حاليا عن 65,5 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، وتنسب في معظمها إلى حوالي 10 اقتصادات سريعة النمو. كما أن الاقتصادات المتوسطة الدخل هي الأكثر كثافة في استخدام الكربون، إذ تنبعثُ منها كمية من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي تزيد عن أي مجموعة دخل أخرى. بيد أن البلدان المتوسطة الدخل تنبعث منها كمية غازات دفيئة للفرد الواحد أقل من البلدان المرتفعة الدخل، المسؤولة أيضا عن الجزء الأكبر من الانبعاثات في الماضي (انظر الشكل الرابع)[7].

(7) البنك الدولي، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (اطلع عليها في 10 حزيران/يونيه 2023). انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، See also United Nations Development Programme, "How large are inequalities in global carbon emissions – and what to do about it?"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الشكل الرابع

مجموع السكان والانبعاثات السنوية من غازات الدفيئة حسب فئة الدخل

(كيلوطن/مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ عدد الناس)

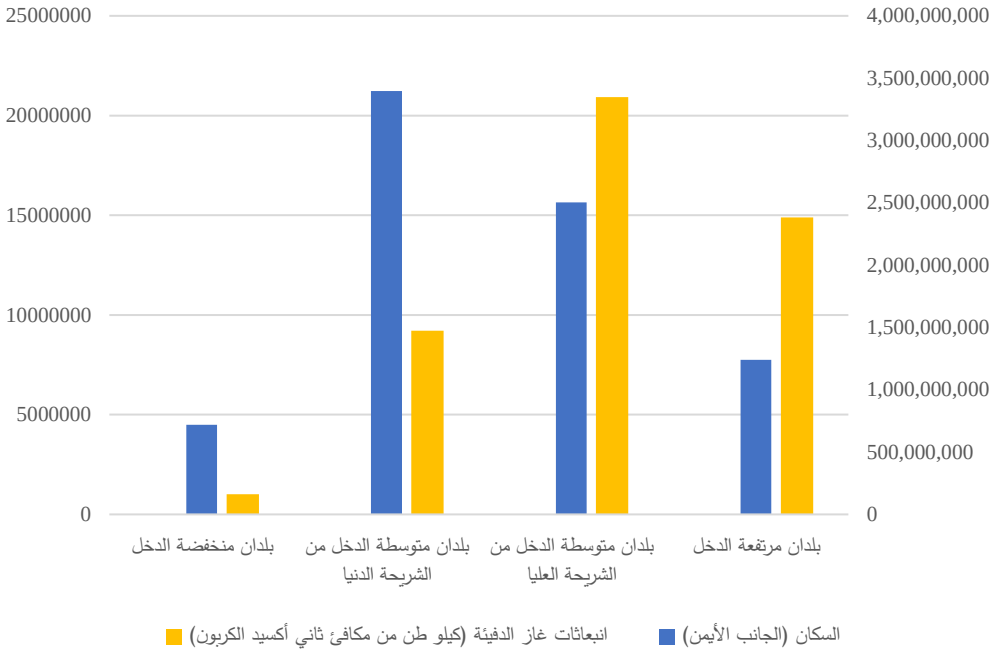

المصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (اطلع عليها في 10 حزيران/يونيه 2023).

الطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي

22 - تشهد البلدان المتوسطة الدخل مستويات متزايدة من استخراج المواد وتحويل الأراضي[8]. وبالإضافة إلى التعجيل بتغير المناخ، تشمل آثار استخراج المواد فقدان التنوع البيولوجي، ولا سيما في الغابات المدارية وفي النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والقطبية. ويؤدي بعض أنواع الاستخراج أيضا إلى تغيرات في استخدام الأراضي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على التنوع البيولوجي، وتحات التربة وتدهورها، والانبعاثات، والخسارة المحتملة لخدمات النظم الإيكولوجية[9]. ولتحويل الأراضي من أراض طبيعية إلى مدن عواقب على نوعية المياه والتربة والهواء، وعلى النظم الإيكولوجية والأنواع.

(8) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *The Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services: Summary for Policymakers* (Bonn, Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services secretariat, 2019) and International Resource Panel, *Global Resources Outlook 2019: Natural Resources for the Future We Want* (Nairobi, United Nations Environment Programme (UNEP), 2019).

(9) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *The Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services*.

التلوث والمواد الكيميائية والنفايات

23 - تواجه البلدان المتوسطة الدخل تلوثا متزايدا للهواء والماء والتربة، وكميات متزايدة من النفايات الصلبة. ويعد تلوث مياه الصرف الصحي غير المعالجة، بما في ذلك التلوث الكيميائي الناجم عن مبيدات الآفات والمادة المرتشحة من مطامر النفايات والتصريفات الصناعية، أحد الأسباب الرئيسية لتردي نوعية المياه في البلدان المتوسطة الدخل. وفي المتوسط، لا تعالج البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا سوى حوالي 38 في المائة من ما تنتجه من مياه الصرف الصحي البلدية، وتعالج البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا 28 في المائة فقط، مقارنة بنحو 70 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[10]. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لم تستوف 98 في المائة من المدن التي يزيد عدد سكانها عن 000 100 نسمة المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء فيما يتعلق بالجسيمات والأوزون وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت. وتشمل المصادر الرئيسية لتلوث الهواء وقود الطهي والصناعة والزراعة والنقل ومحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم. وفي عام 2019، وقعت نسبة 89 في المائة من 4,2 ملايين حالة وفاة مبكرة بسبب تلوث الهواء الخارجي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[11].

باء - القوى المحركة الرئيسية للتحديات البيئية في البلدان المتوسطة الدخل

التوسع الحضري وارتفاع الدخل وتغير أنماط الاستهلاك المحلي

24 - تشهد البلدان المتوسطة الدخل توسعا حضريا سريعا، حيث ينتقل السكان إلى المدن في اقتصاد يتزايد طابعه الصناعي والخدماتي. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تضاعف العدد العالمي للأشخاص الذين يعيشون في مناطق حضرية، حيث طرأ 80 في المائة من هذه الزيادة في البلدان المتوسطة الدخل. وفي عام 2023، يقيم حوالي 55 في المائة من مجموع سكان البلدان المتوسطة الدخل في مناطق حضرية. وستصل هذه النسبة بحلول عام 2050 إلى نحو 70 في المائة[12]. ويعد تشييد المباني والبنية التحتية على نطاق واسع لدعم التوسع الحضري سببا رئيسيا للانبعاثات وفقدان التنوع البيولوجي.

25 - وارتفاع الدخل ضروري للحد من الفقر وتحسين حياة الناس. ولكن ارتفاع الدخل يسبب أيضا تحولا نحو أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يزداد نصيب الفرد اليومي من توليد النفايات بنسبة 40 في المائة أو أكثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بحلول عام 2050[13]. وتمثل النفايات الإلكترونية، المستوردة والتي يجري توليدها محليا، مشكلة متنامية للبلدان التي تفتقر إلى

(10) المرجع نفسه، UNEP, *Global Chemicals Outlook II: From Legacies to Innovative Solutions – Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development* (Nairobi, UNEP, 2019); and UNEP, *Measuring Progress: Environment and the SDGs* (Nairobi, UNEP, 2021).

(11) *Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, The Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services*؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، التقرير الثاني. ومنظمة الصحة العالمية، "تلوث الهواء المحيط (الخارجي)"، صحيفة وقائع، 19 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(12) *World Urbanization Prospects: The 2018 Revision* (United Nations publication, 2019). تقدر النسبة المئوية لسكان الحضر باستخدام مصادر وطنية، تعكس التعاريف والمعايير التي وضعتها السلطات الوطنية.

(13) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، التقرير الثاني*.

البنية التحتية التنظيمية والمعالجة اللازمة لإدارتها إدارة آمنة[14]. كما يمثل هدر الطعام مشكلة في البلدان المتوسطة الدخل، حيث تتشابه مستويات هدر الطعام المنزلي مع تلك الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل[15].

التنمية الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية

26 - لمّا كانت مراحل الإنتاج الكثيفة الاستخدام للمواد والطاقة قد نُقلت إلى خارج البلدان المرتفعة الدخل على مدى السنوات الـ 50 الماضية، لهذا أصبحت البلدان المتوسطة الدخل مصدرا لما يقرب من 50 في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي[16]. وقد تسبب ذلك في حدوث تحول في الآثار البيئية المرتبطة بذلك، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الهواء والأرض والمياه، والأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، على الرغم من أن نسبة كبيرة من الإنتاج تصدر للاستهلاك النهائي في البلدان المرتفعة الدخل[17]. وتستأثر البلدان المتوسطة الدخل أيضا بأعلى حصة من القيمة المضافة في القطاع الصناعي، حيث تستأثر البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا بنسبة 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وتمثل البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا 36 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة 23 في المائة في حالة البلدان المرتفعة الدخل[18].

27 - ويعزى سبب نقل الأنشطة الصناعية إلى البلدان المتوسطة الدخل إلى الميزة النسبية، فضلا عن انخفاض المعايير البيئية عن المعايير التي تطبق عادة في البلدان المرتفعة الدخل[19]. وعلى الرغم من أن نقل هذه الأنشطة قد أسهم في النمو والحد من الفقر، فإنه يمكن أن يشكل أيضا تحديا من حيث تنفيذ معايير بيئية أعلى وأهداف للانبعاثات. ويحتاج العديد من البلدان المتوسطة الدخل أيضا إلى تعزيز قدراتها المؤسسية على وضع سياسات صناعية مناسبة وإشراف تنظيمي[20].

جيم - مناهج تحويلية لتمكين مسارات الانتقال العادلة والشاملة للجميع

28 - وجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مترابطة بشكل أساسي، مما يعني ضرورة النظر بعناية في المبادلات وأوجه التآزر. ولن يتسنى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة دون إحراز تقدم في البعدين الآخرين في آن واحد. ويمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تنتقل إلى اقتصادات منخفضة الكربون وتتسم

(14) UNEP, *Emissions Gap Report 2022: The Closing Window – Climate Crisis Calls for Rapid Transformation of Societies* (Nairobi, UNEP, 2022).

(15) UNEP, *Food Waste Index Report 2021* (Nairobi, UNEP, 2021).

(16) International Resource Panel, *Global Resources Outlook 2019*.

(17) *UNEP and International Resource Panel, Sustainable Trade in Resources: Global Material Flows, Circularity and Trade*, (Nairobi, UNEP, 2020). برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق الدولي المعني بالموارد، التجارة المستدامة في الموارد: تدفقات المواد العالمية والدائرية والتجارة، (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020).

(18) البنك الدولي، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (اطلع عليها في 6 آذار/مارس 2023). القطاع الصناعي يضم الصناعات الاستخراجية.

(19) International Resource Panel, *Global Resources Outlook 2019*.

(20) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قياس التقدم المحرز ومنصة التحليلات الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "الاتجاهات في السياسة الصناعية العالمية"، آذار/مارس 2023. متاح في https://iap.unido.org/articles/trends-global-industrial-policy.

بالكفاءة في استخدام الموارد وتتحلى بالمرونة وشاملة للجميع، شريطة أن تعجل الجهود العالمية، بقيادة البلدان المرتفعة الدخل، بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. وهناك مساران رئيسيان يمكن أن يدعما هذا التحول: (أ) الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ (ب) وزيادة دور قطاع الخدمات من خلال اقتصاد رقمي قائم على المعرفة.

التنمية الاقتصادية الخضراء والشاملة للجميع

29 - تحتاج البلدان المتوسطة الدخل إلى تصميم استراتيجيات وخطط اقتصادية للتحول إلى نماذج نمو شاملة للجميع ومنخفضة الكربون ومستدامة بيئيا. ويمكن لصانعي القرار استخدام نمذجة الاقتصاد الكلي الأخضر لتقييم مختلف الخيارات السياساتية عبر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية ومؤشرات التنوع البيولوجي وتحديد كمية الاستثمارات اللازمة[21]. ويمكن أن تكون محاسبة رأس المال الطبيعي بمثابة أداة تكميلية للقياس الكمي لتكاليف ومنافع حفظ التنوع البيولوجي والوفورات والمكاسب من خدمات النظم الإيكولوجية على الأجل الطويل[22].

30 - ويمكن لتعبئة الموارد المحلية أن تؤدي دورا محوريا في دعم التحولات العادلة عن طريق تعبئة تمويل إضافي ووضع حوافز للاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويجوز استكمالها إذا اقتضى الأمر بتمويل خارجي ومعالجة الديون. وتشمل أدوات السياسة المالية الخضراء ضرائب الكربون، ورسوم الاستخدام، ورسوم الإغراق وإدارة النفايات، وضرائب التلوث على جانب الإيرادات، والإعانات المباشرة وغير المباشرة، والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والمنح والقروض المنخفضة الفائدة، والمشتريات العامة المستدامة على جانب الإنفاق والاستثمار[23].

31 - وستحتاج بلدان كثيرة من البلدان المتوسطة الدخل إلى مساعدة تقنية لتحسين قدرة مؤسساتها، بما في ذلك المؤسسات المعنية بالتخطيط والتمويل المتكاملين. ويمكن أن يساعد دعم البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للتهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على تخصيص مكاسب النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بالكامل من أجل التنمية المستدامة[24].

الاستهلاك والإنتاج المستدامان

32 - يمكن للبلدان المتوسطة الدخل، إذا ما تحولت إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين، أن تعكس آثارها الكربونية والمادية والإيكولوجية المتنامية وأن تحدث آثارا اجتماعية واقتصادية إيجابية[25]. وسيتطلب ذلك الانتقال إلى سلاسل القيمة الدائرية والإنتاج الأنظف، استنادا إلى إعادة استخدام المواد والموارد الطبيعية وإعادة تدويرها واستخدامها بشكل أكثر كفاءة وأقل تلويثا والانتقال إلى أنظمة الطاقة النظيفة والفعالة. ويمكن

(21) الشراكة من أجل اقتصاد أخضر، الإطار المتكامل لنمذجة الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2017).

(22) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "Moving beyond GDP and achieving Our Common Agenda with natural capital accounting"،

(23) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، "السياسة المالية الخضراء" (اطلع عليه في 6 حزيران/يونيه 2023).

(24) انظر قرار الجمعية العامة 215/76.

(25) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "من أجل الناس والكوكب: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025"، 22 شباط/فبراير 2021.

الحد من التأثير البيئي لزيادة الاستهلاك من خلال التخطيط الحضري المستدام، واستخدام الطاقة المستدامة للطهي والتدفئة في المنازل والمباني، والتغييرات الغذائية والحد من هدر الطعام المنزلي، من بين أمور أخرى[26].

33 - ويجب أن ترتكز هذه التحولات إلى بيئة تنظيمية داعمة وحوافز ضريبية مناسبة، فضلا عن تثقيف المستهلكين، ومعلومات موثوقة عن الاستدامة، ومشتريات عامة مستدامة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم من خلال بناء القدرات المؤسسية ومن خلال تشجيع إبرام اتفاقات بشأن المعايير البيئية والاجتماعية لاستخراج الموارد؛ ومعايير الاستدامة للسلع والخدمات؛ ولوائح استيراد السلع المستعملة، كالمركبات والمنسوجات على سبيل المثال؛ وقدرات ونظم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ؛ وإدارة النفايات؛ والأهداف والالتزامات والسياسات المرتبطة بها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

34 - ويتطلب أيضا الانتقال إلى الإنتاج الأنظف والتدوير زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا وتطبيقها لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وزيادة الإنتاجية[27]. وهناك حاجة إلى تحسين فرص الحصول على التمويل المستدام من جميع المصادر لزيادة الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية الجيدة والمستدامة والمقاومة للمناخ[28].

النمو المدفوع بالرقمنة

35 - يمكن للنمو الذي تحركه الرقمنة في قطاع الخدمات أن يساعد البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق تنمية منخفضة الكربون وفعالة في استخدام الموارد وتسخير الفرص في السوق الرقمية العالمية. كما يمكن أن يساعد البلدان المتوسطة الدخل على الانتقال إلى نموذج نمو يقوده الابتكار، بعيدا عن النماذج القائمة على الأجور المنخفضة والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية. ويمكن للأدوات الرقمية أن تدعم التحول إلى سلاسل القيمة الدائرية، بما في ذلك من خلال اقتفاء المواد ورصد المواد الكيميائية. ويمكن أن تؤدي الرقمنة أيضا إلى زيادة توافر المعلومات لدعم الاستهلاك المستدام[29].

36 - ويمكن للرقمنة أن تحسن جودة البيانات، مما يسمح للبلدان بقياس حالة البيئة وأسباب التدهور البيئي بشكل أفضل ووضع السياسات واللوائح البيئية ورصدها. ويمكن أن تسمح للمدن بإدارة الانبعاثات من المباني والمركبات وتقليلها بشكل فعال وتحسين كفاءة الطاقة والمواد في الصناعة والزراعة. ويمكن أن تمكن شبكات الاستشعار من رصد مياه الأمطار والجزر الحرارية الحضرية وتلوث الهواء ومساعدة البلدان المتوسطة الدخل على الاستجابة للتهديدات المناخية وتقييم مخاطر الكوارث.

(26) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *The Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services*؛ *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022* (منشورات الأمم المتحدة، 2022)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير مؤشر نفايات الأغذية لعام 2021*.

(27) International Resource Panel, *Global Resources Outlook 2019*.

(28) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022* وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *قياس التقدم المحرز*.

(29) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "من أجل الناس والكوكب".

37 - بيد أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل يفتقر إلى بنية تحتية رقمية وما يلزم من قدرات لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وتزيد الفجوات الرقمية داخل البلدان من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والفوارق بين الجنسين (A/76/375).

38 - ولهذا فإن تعزيز البنية التحتية الرقمية للبلدان المتوسطة الدخل وقدراتها أمر بالغ الأهمية لتحويل قطاعات خدماتها وبناء مزايا نسبية ديناميكية عبر مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير المادية، بما في ذلك في مجالات التمويل والتصميم والخدمات اللوجستية والتسويق والبيع بالتجزئة، مع الحد في الوقت ذاته من التلوث وبناء القدرة على التكيف مع المناخ وتسهيل الانتقال الشامل إلى التدوير. ويمكن للجهات الفاعلة الإنمائية العالمية أن تدعم البلدان المتوسطة الدخل من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والابتكار والمعرفة، وتوفير الموارد المالية.

دال - أمثلة على الممارسات والحلول الجيدة[30]

39 - ويدعم المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية حكومات الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وفييت نام في اجتياز تحولاتها في مجال الطاقة من خلال الشراكة من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة. وعلى نطاق أوسع، تدعم الشراكة من أجل اقتصاد أخضر الدول والمناطق في إعادة صياغة سياساتها وممارساتها الاقتصادية حول الاستدامة. ويشمل شركاؤها 16 بلدا متوسط الدخل ومقاطعة جيانغسو في الصين وولاية ماتو غروسو في البرازيل. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمبادرة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، EmPower - نساء من أجل مجتمعات مقاومة للمناخ، مباشرة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا للتعجيل بالتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني للسياسات المتعلقة بالمناخ والطاقة المتجددة والاستثمار في الطاقة المتجددة في بنغلاديش وفيتنام وكمبوديا.

40 - ودعم مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مبادرات الاقتصاد الدائري في 12 بلدا متوسط الدخل، بما في ذلك من خلال تطوير خرائط طريق الاقتصاد الدائري وإعطاء قيمة لنفايات الكتلة الحيوية في أنظمة الطاقة الوطنية. وأداة المدن الحكيمة للنفايات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) هي دليل خطوة بخطوة لتقييم أداء إدارة النفايات الصلبة البلدية في المدينة من خلال تسخير الأدوات الرقمية لرصد مؤشر هدف التنمية المستدامة 11-6-1. وتسخر مبادرةُ التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي للوكالة الدولية للطاقة الذرية التكنولوجيا النووية لمعالجة التلوث البلاستيكي. وتشارك في المبادرة حاليا ثمانية بلدان متوسطة الدخل في أفريقيا وأربعة بلدان متوسطة الدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الوقت نفسه، تقود حكومة الهند الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، من خلال صياغة قواعد بشأن إدارة النفايات البلاستيكية والنفايات الإلكترونية ونفايات البناء والهدم وإعادة تدوير المعادن، من بين أمور أخرى.

41 - وتجمع أداة تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي استحدثها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بيانات عن قابلية التأثر والتعرض والمخاطر والإسقاطات المناخية وتساعد البلدان على استخدام النتائج في عمليات صنع القرار والتخطيط. وثمة أداة أخرى متاحة على الإنترنت لمكتب الأمم

(30) الأمثلة على الممارسات والحلول الجيدة مستقاة من معلومات قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة.

المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهي مجموعة بيانات وطنية عن خسائر الكوارث DesInventar))، وتنظم الأداة بيانات مفصلة عن خسائر الكوارث لأكثر من 89 بلدا معظمها من البلدان المتوسطة الدخل.

42 - واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي هي مبادرة عالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعترف بقيمة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتوضحها وتعكسها من الناحيتين النقدية وغير النقدية. ويقوم مشروع اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، مشروع AgriFood، الذي تم تنفيذه في الهند وتسعة بلدان أخرى، بإعلام الجهات الفاعلة في مجال الأغذية الزراعية في القطاعين العام والخاص بتأثيرات قراراتها على مجمل سلسلة القيمة لرأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري والمنْتج. وتم في الصين تطوير وتجريب محاسبة النظام الإيكولوجي الحضري، وهو نظام يستخدم لتقييم رأس المال الطبيعي والوظائف الإيكولوجية في النظم الإيكولوجية الحضرية. وطورت حسابات إجمالي ناتج النظام الإيكولوجي لمقاطعة كينغهاي واعتمدت حكومة مدينة شنجن نهج إجمالي ناتج النظام الإيكولوجي لتوجيه التخطيط الحضري.

43 - وتقدم المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج مرفق لاغرين (LAGreen) للمساعدة التقنية التدريب على الأواصر الخضراء والاجتماعية والمستدامة. وعقدت في تسعة بلدان متوسطة الدخل دورات تدريبية غطت موضوعات إصدار السندات، ودور المؤسسات المالية، والمزايا التي تعود على المصدرين وآليات التشغيل. وعقدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا اجتماعا لبحث مسألة التعاون في مجال تمويل المناخ بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والشبكة المحلية للاتفاق العالمي، وصندوق المعاشات التقاعدية للحكومة التايلندية. وتمخض التعاون عن التزام 43 مؤسسة مالية بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأكثر من 90 من قادة القطاع الخاص بتحقيق صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصفري بحلول عام 2050؛ وحكومة تايلاند بإضفاء الطابع الرسمي على سوق الكربون في عام 2022 وتحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050.

44 - ونفذت إكوادور وبليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوستاريكا تحويل دين إلى التزام بصون البيئة، مما أدى إلى خفض التزاماتها من الديون السيادية مقابل التزامها بتمويل مشاريع محلية بشأن المناخ وحفظ الطبيعة. وفي عام 2023، أعلنت حكومة إكوادور عن أكبر عملية لتحويل دين إلى التزام بصون البيئة في العالم، والتي ستوفر للبلاد أكثر من 1,1 بليون دولار من تكاليف خدمة الديون، حيث ستستثمر الحكومة 450 مليون دولار في حماية جزر غالاباغوس حتى عام 2040.

رابعا - التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

ألف - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل

نفقات منظومة الأمم المتحدة

45 - وفقا لآخر استعراض شامل يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي يغطي تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بلغ إجمالي النفقات على نطاق المنظومة 60,2 بليون دولار في عام 2021. وبلغ الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية ما يقرب من 20 بليون دولار وأكثر بقليل من 25 بليون دولار، على

التوالي، أي ما مجموعه 45,1 بليون دولار، خصص 78 في المائة منها للبرامج على المستوى القطري. وخصص الباقي لعمليات السلام، والخطة العالمية، والمساعدة المتخصصة[31].

46 - وشكلت البلدان المتوسطة الدخل أكثر من ثلثي جميع البلدان المضيفة التي كانت دولا أعضاء في الأمم المتحدة في عام 2021، لكن حصتها من الإنفاق لم تشكل سوى نصف إجمالي النفقات على المستوى القطري. وعلى أساس نصيب الفرد، كان الإنفاق على البلدان المتوسطة الدخل أقل بكثير من الإنفاق بالنسبة لمجموعات البلدان الأخرى (انظر الجدول 2). وأخذُ التداخلات بين مختلف مجموعات البلدان في الحساب يعطي صورة أكثر دقة: فقد بلغ نصيب الفرد من الإنفاق أعلى مستوياته في البلدان المتوسطة الدخل التي هي دول جزرية صغيرة نامية (20,8 دولارا) وأدناها في البلدان المتوسطة الدخل التي لا تنتمي إلى أي مجموعة أخرى (1,19 دولار)[32].

الجدول 2

نفقات الأمم المتحدة، حسب مجموعة البلدان، 2021

المجموعة	*عدد البلدان*	*الحصة من النفقات على الصعيد القطري (بالنسبة المئوية)*	*متوسط الإنفاق لكل بلد (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*نصيب الفرد من الإنفاق (بدولارات الولايات المتحدة)*
أقل البلدان نمواً	46	52,9	383	16,03
الدول الجزرية الصغيرة النامية	38	3,9	34	19,19
البلدان النامية غير الساحلية	32	27,5	286	16,62
البلدان الأفريقية	54	45,2	278	10,80
البلدان المتوسطة الدخل	104	50,5	162	2,91
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	53	29,9	134	2,96
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	51	20,5	188	2,86
جميع البلدان المضيفة	148	100	224	5,07

المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: لا تستبعد مجموعة بلدان أي مجموعة بلدان أخرى. وتشمل فقط الدول الأعضاء التي هي بلدان مضيفة.

دعم منظومة الأمم المتحدة: المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات

47 - تعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في 130 بلدا، 49 بلدا منها من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و 43 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا[33]. وفي السنوات الأخيرة، وقّع عدد متزايد من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال

(31) A/78/72-E/2023/59 و A/78/72/Add.1-E/2023/59/Add.1.

(32) البلدان المتوسطة الدخل التي لا تندرج في أي من المجموعات التالية: أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان التي تمر بحالات صراع أو حالات ما بعد الصراع.

(33) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لقطات الفريق القطري، مستكشف البيانات في موقع معلومات الأمم المتحدة (UN INFO Data Explorer). متاح في https://uninfo.org/data-explorer/ims/country-snapshot (اطلع عليه في 4 أيار/مايو 2023).

التنمية المستدامة، المصممة لضمان اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها للتعاون مع البلدان المضيفة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يتفق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية[34].

48 - وسألت الدراسة الاستقصائية السنوية لعام 2022 لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن تعاونها مع البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك استخدام المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات. وتظهر النتائج أن الكيانات تستخدم مجموعة متنوعة من المؤشرات والأطر والأدوات لتكييف دعمها وتعزيز عملها في مختلف السياقات القطرية.

49 - ومن بين كيانات الأمم المتحدة الـ 25 التي أجابت عن السؤال المتعلق بالاستراتيجيات القطرية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، أشار 15 كيانا (60 في المائة) إلى أن لديها استراتيجية محددة. ويعكس ذلك إلى حد كبير الالتزامات على نطاق المنظومة بالتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، على النحو الوارد في خطة عام 2030 على سبيل المثال. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية هي الكيان الوحيد الذي لديه إطار استراتيجي محدد للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل[35]. وأشار جميع اللجان الإقليمية، باستثناء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى أن لديها استراتيجية للبلدان المتوسطة الدخل.

50 - وتقدم كيانات الأمم المتحدة الدعم للبلدان المتوسطة الدخل في عدة مجالات عمل. ومن بين 28 مستطلعا، يسدى 24 منهم مشورة في مجال السياسات المتكاملة؛ ويقدم 25 دعما تقنيا؛ ويقدم 17 المساعدة في حشد التمويل للأهداف؛ ويقدم 22 المساعدة في إقامة الشراكات؛ ويدعم 20 الابتكار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتجاوز هذه الأرقام أو تماثل الأرقام بالنسبة لمجموعات البلدان الأخرى، باستثناء ما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، الذي تتلقى بشأنه أقل البلدان نموا دعما من 21 كيانا. وتدعم اللجان الإقليمية البلدان المتوسطة الدخل في جميع مجالات العمل، مع استثناءات قليلة[36].

51 - وفيما يتعلق باستخدام المؤشرات في عملها مع البلدان المتوسطة الدخل، يستخدم 13 كيانا من أصل 27 كيانا نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ولكنها كلها، باستثناء كيان واحد، أفادت أيضا باستخدام مؤشرات أخرى، ولا سيما دليل التنمية البشرية ودليل الفقر المتعدد الأبعاد (انظر الجدول 3). ولم تبلغ سوى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن استخدام نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حصرا، تمشيا مع إطارها الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل. كما يستخدم العديد من الكيانات مؤشرات أخرى، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بالقطاعات، مثل مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومؤشرات الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). وتستخدم اللجان الإقليمية بوجه عام، باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية. ولم تبلغ سوى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن استخدام مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي.

(34) A/78/72-E/2023/59 و A/78/72/Add.1-E/2023/59/Add.1.

(35) انظر GC.18/INF/4, GC.18/Res.9.

(36) أفادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأنها لا تقدم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل في تعبئة التمويل لأهداف التنمية المستدامة، وأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تقدم الدعم في مجالات إقامة الشراكات ودعم الابتكار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجدول 3

المؤشرات والأدوات والأطر التي تستخدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة كجزء من عملها مع البلدان المتوسطة الدخل، 2021

(عدد الردود الإيجابية)

المؤشرات (27)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	دليل التنمية البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي		مؤشرات أخرى
	13	13	14	6		17
الأطر (27)	إطار سِنداي[أ]	مسار ساموا[ب]	برنامج عمل فيينا[ج]	برنامج عمل اسطنبول[د]	خطة عام 2063[هـ]	أطر أخرى
	19	19	17	17	18	11
الأدوات (27)	تقييمات احتياجات أهداف التنمية المستدامة	تحليل السيناريو	أدوات النمذجة			أدوات أخرى
	11	9	15			10

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: سمح للمستطلعين باختيار ردود متعددة.

(أ) إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

(ب) إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

(ج) برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024.

(د) برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020.

(هـ) خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

52 - وأبلغ معظم الكيانات عن استخدام أطر للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في عملها مع البلدان المتوسطة الدخل، مما يشير إلى وجود درجة كبيرة من التداخل بين مجموعات البلدان. وتستخدم اللجان الإقليمية أيضا معظم هذه الأطر، علما بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الوحيدة التي تستخدم خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتشمل الأطر الأخرى التي ذكرتها كيانات مختلفة، على سبيل المثال، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والخطة الحضرية الجديدة (موئل الأمم المتحدة)، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (المنظمة الدولية للهجرة).

53 - وكانت أكثر الأدوات التي ذكرت هي أدوات النمذجة، بما في ذلك نماذج الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ونموذج التوازن العام القابل للحساب، تليها تقييمات احتياجات أهداف التنمية المستدامة وتحليل السيناريوهات. وأفادت اللجان الإقليمية، باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بأنها استخدمت الأنواع الثلاثة للأدوات كلها. وتستخدم كيانات أخرى أدوات محددة مثل تقييمات التهديدات والمخاطر، وأدوات رصد السوق، ونظم الإنذار المبكر، من بين أدوات أخرى كثيرة.

منظورات حكومات البلدان المضيفة

54 - كانت تعقيبات البلدان المتوسطة الدخل على الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إيجابية بوجه عام وتحسنت منذ إعادة تنظيم المنظومة. ووفقا لأحدث دراسة استقصائية لحكومات البلدان المضيفة، ارتأى 93 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل أن أنشطة المنظومة كانت متوافقة بشكل وثيق مع

احتياجاتها وأولوياتها في عام 2022[37]، مسجلة ارتفاعا من 87 في المائة في عام 2017. وارتفعت النسبة المئوية للبلدان المتوسطة الدخل التي أبلغت أن المشورة التي تلقتها بشأن السياسات المتكاملة مصممة وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها من 79 في المائة في عام 2019 إلى 93 في المائة في عام 2022. كما ظلت معدلات الرضى عن مجالات العمل الأخرى أعلى باستمرار من 90 في المائة في عام 2022، باستثناء دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة (انظر الجدول 4).

الجدول 4

مدى اتفاق مجموعات البلدان على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدم المشورة والدعم الوافيين، حسب الفئة، 2022

(النسبة المئوية للبلدان المضيفة التي توافق على البيان)

الفئة	*البلدان المتوسطة الدخل*	*أقل البلدان نمواً*	*البلدان النامية غير الساحلية*	*الدول الجزرية الصغيرة النامية*	*أفريقيا*
المشورة السياساتية المستندة إلى أدلة والمصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية	97	93	92	95	92
إسداء المشورة في مجال السياسات المتكاملة المشتركة المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية	93	86	85	95	83
الدعم التقني المتماشي مع الاحتياجات والأولويات الوطنية	96	97	96	90	95
دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة	91	87	88	80	89
دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة	84	88	83	71	88
تقديم الدعم لتسخير الشراكات لدعم أولويات التنمية الوطنية	95	90	92	86	89
دعم القدرات الإحصائية وجمع البيانات وتحليلها وإدارتها	99	100	100	90	100

المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المضيفة، 2022.

55 - وفيما عدا استثناءات قليلة، فإن نسبة البلدان المتوسطة الدخل التي تعتبر الدعم والمشورة المقدمين من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وافيين أعلى من نسبتها لمجموعات بلدان أخرى. وحظي دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة بأدنى درجات رضى البلدان المتوسطة الدخل (84 في المائة). وكان ثاني أدنى معدل رضى يتعلق بمدى كفاية الدعم المقدم لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتشير كلتا الفئتين إلى الحاجة الملحة إلى تعبئة تمويل إضافي لأهداف التنمية المستدامة، من جميع المصادر وبدعم أفضل من منظومة الأمم المتحدة. وفي الدراسة الاستقصائية لكيانات منظومة الأمم المتحدة، أشار 17 من أصل 28 مستطلعا إلى أنهم يدعمون البلدان المتوسطة الدخل في حشد التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر أعلاه).

باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

56 - البلدان المتوسطة الدخل مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تحدد وفقا للمعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنها تستند

(37) أجريت آخر دراسة استقصائية لحكومات البلدان المضيفة في مطلع عام 2023 واستكملت بنسبة 66 في المائة من إجمالي عدد البلدان، بما في ذلك 75 بلدا متوسط الدخل.

أساسا إلى نصيب الفرد من الدخل ودرجة التساهل[38]. ولا يزال بإمكان البلدان التي "تخرجت" من أهلية المساعدة الإنمائية الرسمية أن تتلقى تمويلا تساهليا، رغم أنه لم يعد مسجلا كمساعدة إنمائية رسمية. وكثيرا ما تتغير طريقة التعاون قبل التخرج، مع بلوغ البلدان مستويات دخل أعلى. فعلى سبيل المثال، تتخذ حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتوسطة الدخل شكل قروض بدلا من منح، وهناك اهتمام أكبر من المانحين بالمخصصات الخاصة بقضايا محددة، مثل التخفيف من آثار تغير المناخ أو تقديم المعونة الإنسانية للاجئين[39]. وكما ناقشنا أعلاه، ينبغي أن تستند هذه التغييرات في التعاون إلى تقييمات الاحتياجات والأولويات الإنمائية الخاصة بكل بلد، إلى جانب القدرة على تعبئة الموارد، بدلا من أن تستند إلى نصيب الفرد من الدخل وحده.

57 - وبين عامي 2010 و 2021، نما إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لجميع البلدان النامية بنسبة 3,8 في المائة سنويا في المتوسط، بالقيمة الحقيقية، وبلغ ما مجموعه 237 بليون دولار. وكان متوسط النمو السنوي البالغ 3,2 في المائة أقل بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، مما أدى إلى انخفاض حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أثر ذلك على كل من البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا والشريحة العليا، التي انخفضت حصتها من 35,4 في المائة و 13,2 في المائة في عام 2010 إلى 33,6 في المائة و 12,0 في المائة في عام 2021 على التوالي[40].

58 - وتلقت البلدان المتوسطة الدخل 46,0 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على شكل قروض في عام 2021، مقارنة بنسبة 25,9 في المائة لجميع البلدان النامية. وكانت حصة القروض هي الأعلى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث بلغت 49,4 في المائة (أو 39,3 بليون دولار من أصل 79,6 بليون دولار) في عام 2021. وتلقت البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا مساعدة إنمائية رسمية أقل من البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، ولكن صرفت حصة أكبر نسبيا على شكل منح (63,3 في المائة أو 18,1 بليون دولار من أصل 28,5 بليون دولار في عام 2021). ومن بين الجهات المانحة، صرفت المؤسسات المتعددة الأطراف نسبة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية كقروض أعلى من حصة الجهات المانحة الثنائية للجنة المساعدة الإنمائية. وبلغت نسبة القروض في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف للبلدان المتوسطة الدخل 61,6 في المائة في عام 2021[41].

(38) تشمل البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية ما يلي: جميع أقل البلدان نموا وجميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على النحو الذي حدده البنك الدولي، باستثناء مجموعة البلدان الصناعية الثمانية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان التي حدد لها تاريخ محدد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. تنقح قائمة البلدان المؤهلة كل ثلاث سنوات، وتحذف من القائمة البلدان التي تتجاوز عتبة الدخل المرتفع لمدة ثلاث سنوات متتالية، على الرغم من احتمال تطبيق بعض الاستثناءات. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "قائمة لجنة المساعدة الإنمائية لمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية" (اطلع عليها في 8 أيار/مايو 2023).

(39) Eleanor Carey and Harsh Desai, "Maximising official development assistance", in *Development Co-operation Report 2023: Debating the Aid System*, OECD (Paris, 2023).

(40) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "مدفوعات المعونة (المساعدة الإنمائية الرسمية)" إلى البلدان والمناطق [DAC2a]، قاعدة بيانات الإحصاء لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاح في https://stats.oecd.org/ (اطلع عليه في 2 أيار/مايو 2023).

(41) المرجع نفسه.

جيم - المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

59 - توفر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التمويل الإنمائي والطارئ للبلدان الأعضاء فيها. وعندما يفي هذا الدعم بمعايير الدخل والتساهلية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، يبلغ عنه بوصفه مساعدة إنمائية رسمية (متعددة الأطراف)، على النحو الذي نوقش أعلاه. ومعظم البلدان المتوسطة الدخل غير مؤهلة للحصول على تمويل بشروط ميسرة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، استنادا إلى معيار نصيب الفرد من الدخل. بيد أن العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أدرج في السنوات الأخيرة معايير إضافية للتمويل بشروط ميسرة، مثل الضعف، وإن كان ذلك على أساس مخصص في كثير من الأحيان[42].

60 - والبلدان النامية غير المؤهلة للحصول على تمويل تساهلي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لا يزال بإمكانها عادة أن تقترض من نوافذها غير التساهلية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُتقاضى عادة فوائد أقل على هذه القروض ومدد تسديدها أطول من قروض البنوك التجارية، ولكن شروطها يمكن أن تكون أصعب وتأمينها يستغرق وقتا طويلا. وعادة ما تكون القروض المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مصحوبة بدعم تقني يمكن أن يساعد في توسيع أثرها الإنمائي. وفي عام 2021، بلغت التدفقات الرسمية الأخرى، أي التدفقات الرسمية غير المستوفية لمعايير المساعدة الإنمائية الرسمية، من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ما يقرب من ثلاثة أضعاف حجم مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية (90,7 بليون دولار مقارنة ب 33 بليون دولار). ويذهب أكثر من 90 في المائة من هذا المبلغ إلى البلدان المتوسطة الدخل، مما يجعلها مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي لهذه المجموعة، لا سيما في زمن باتت فيه الأوضاع المالية العالمية أشد صعوبة[43].

61 - وتشغل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة وضعا جيدا لدعم التوسع الهائل في التمويل الميسور الطويل الأجل اللازم لتعزيز الاستثمار في الاستجابة للأزمات والتنمية المستدامة. وكما أوضح الأمين العام في دعوته إلى تحفيز أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ خطة عام 2030، سيتطلب ذلك زيادة القدرة التمويلية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإدخال مزيد من التحسينات على شروط الإقراض التي تفرضها.

دال - الالتزامات المناخية

62 - في عام 2020، قصرت البلدان المتقدمة النمو بمقدار 16,7 بليون دولار عن تعهدها بتوفير وتعبئة ما مجموعه 100 بليون دولار سنويا للعمل المناخي في البلدان النامية؛ ومن المرجح أن يتحقق هذا الهدف في عام 2023. وفي حين زاد التمويل العام للمناخ على أساس سنوي، وهو ما يمثل 82 في المائة من المجموع، انخفض التمويل الخاص المعبأ[44]. وخلال الفترة 2019-2020، شكل التمويل الميسر الثنائي والتمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف 48,5 في المائة و 47,6 في المائة على التوالي من

(42) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "تحسين معايير وصول المساعدات للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها"، الموجز السياساتي رقم 138، تموز/يوليه 2022.

(43) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "مدفوعات المعونة (المساعدة الإنمائية الرسمية) إلى البلدان والمناطق [DAC2b]".

(44) OECD, *Aggregate Trends of Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013–2020* (Paris, OECD Publishing, 2022).

إجمالي التمويل العام، في حين شكلت صناديق المناخ المتعددة الأطراف 3,9 في المائة فقط. وكان معظم هذا التمويل موجها نحو التخفيف من آثار المخاطر، على الرغم من أن حصة تمويل التكيف زادت عما كانت عليه في السنوات السابقة[45].

63 - وكانت البلدان المتوسطة الدخل هي المتلقية الرئيسية للتمويل العام للمناخ الذي خصصته البلدان في الفترة 2019-2020، حيث تلقت البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا 60,8 في المائة والبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا 26,5 في المائة[46]. وبلغت حصة تمويل التخفيف من آثار المخاطر في البلدان المتوسطة الدخل 57,2 في المائة، منها 36,5 في المائة للتكيف و 6,3 في المائة للأنشطة المتداخلة. وجاءت أكبر حصة من حصص تمويل التكيف من مصادر ثنائية ميسّرة الشروط (40,3 في المائة)، في حين كانت حصة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من تمويل التخفيف من آثار المخاطر هي الحصة الأكبر (62,5 في المائة).

64 - وقد اعترفت المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن إصلاح البنك الدولي وغيره من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالحاجة إلى زيادة تمويل المنافع العامة العالمية، مثل التخفيف من آثار تغير المناخ أو الحفاظ على التنوع البيولوجي. وينبغي أن تكون حصة كبيرة من هذا التمويل بشروط تساهلية للغاية، بما في ذلك للبلدان المتوسطة الدخل، لمراعاة المؤثرات الخارجية الإيجابية في العالم، مثل فوائد خفض انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق الانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهي مصادر عالمية، ويجب ألا تُزيح تمويل الاحتياجات الوطنية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة، لا يزال الوصول إلى صناديق المناخ المتعددة الأطراف يمثل عقبة أمام العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، لذا ينبغي تبسيطه أكثر.

خامسا - نُهجٌ متعددة الأبعاد إزاء المقاييس

ألف - تجاوزُ إجمالي الناتج المحلي

65 - تواصل الأمم المتحدة دعم العمل على وضع مقياس عالمي وشامل للتقدم الذي تحرزه التنمية المستدامة. ومن أجل قياس ما يهم الناس والكوكب والمستقبل على نحو أفضل، وللاسترشاد به في صنع القرار، اقترح الأمين العام وضع لوحة متابعة للأمم المتحدة لقيمة المؤشرات الرئيسية التي تتجاوز إجمالي الناتج المحلي. وينبغي أن تستند هذه اللوحة إلى العمل الحالي الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية، وأن يكون مكملا لإجمالي الناتج المحلي وليس بديلا عنه (انظر الموجز السياساتي الوارد في الوثيقة A/77/CRP.1/Add.3).

66 - وقد دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى: (أ) تأكيد التزامها السياسي بوضع إطار مفاهيمي من أجل "تقدير قيمة ما يهم" بناء على خطة عام 2030؛ (ب) والموافقة على إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع لوحة متابعة لقيمة عدد محدود من المؤشرات الرئيسية التي تتجاوز إجمالي الناتج المحلي؛

(45) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اللجنة الدائمة للتمويل، *Fifth Biennial Assessment and Overview of Climate Finance Flows* (Bonn, 2022).

(46) لا تشمل هذه الأرقام التمويل الثنائي غير الميسر والتمويل الخاص، اللذين عادة ما يكونان أعلى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا، ولا سيما في قطاع الطاقة.

(ج) وتوفير الموارد اللازمة لبناء القدرات الإحصائية وجمع البيانات وتعزيزها دعما للجهود الرامية إلى تجاوز إجمالي الناتج المحلي وسد الثغرات في التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/77/CRP.1/Add.3).

باء - مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

67 - أُحرز تقدم في العمل على وضع مؤشر للضعف متعدد الأبعاد. وفي شباط/فبراير 2022، عين فريق رفيع المستوى معني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، في أعقاب دعوات طويلة الأمد لوضع هذا المؤشر، من أجل تقييم ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية تقييما أفضل وتحديد التحديات التي تواجه تنميتها المستدامة. واقترح الفريق في تقريره المؤقت إطارا عالميا لجميع البلدان النامية، يستند إلى ركنين: الضعف الهيكلي والمرونة الهيكلية. وسيجري تقييم كليهما باستخدام مؤشرات مستمدة من جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وقائمة على الأدلة، وذات جودة عالية، ومتاحة عالميا، ولا ترتبط ارتباطا وثيقا بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. واقترح الفريق أيضا وضع تقييمات لأوجه ضعف ومرونة البلدان من أجل إجراء تحليل أكثر تفصيلا للعوامل الخاصة بكل بلد[47].

68 - وأجريت مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن المنهجية والمؤشرات والنتائج الأولية المقترحة، ويجري حاليا وضع التقرير في صيغته النهائية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

69 - قامت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحسين تصميم واتساق دعمها للبلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ومن أجل زيادة تعزيز هذا الدعم، ينبغي لجميع الكيانات مواءمة أنشطتها من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

70 - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزيد من الدعم الذي تقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل بغية زيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تقديم دعم إضافي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة على المستوى القطري ومن خلال مبادرات مثل تحفيز أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الهيكل المالي الدولي على الصعيد العالمي.

71 - وتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان هي تحديات متعددة الأبعاد ولا يمكن قياسها بالمقاييس القائمة على الدخل وحدها. والنهج الأكثر تفصيلا ينبغي أن يشمل تقييما لمختلف الثغرات الإنمائية لكل بلد، وأوجه ضعفه المتعددة الأبعاد، وقدراته على تعبئة الموارد، وتفاصيل أخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتباع نُهج جديدة تتجاوز إجمالي الناتج المحلي ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ويمكن الاستفادة من كليهما في القرارات السياساتية المحلية والتعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الحصول على التمويل بشروط ميسرة.

72 - وفي خضم أزمات عالمية متعددة، يواجه العديد من البلدان المتوسطة الدخل أعباء ديون عامة كبيرة ومتزايدة، تُزيح تدريجيا الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ويجب على

(47) التقرير المؤقت للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد (آب/أغسطس 2022).

المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية بإنشاء آلية لتسوية الديون، في مصرف إنمائي متعدد الأطراف مثلا، وزيادة الاستفادة من مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة أو مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ فضلا عن أدوات الديون المتقاسمة للمخاطر. ويلزم بذل جهود إضافية لإيجاد حلول شاملة وهيكلية طويلة الأجل لتحديات الديون السيادية، بما في ذلك من خلال إجراء إصلاحات حان وقتها منذ زمن طويل لهيكل الديون الدولية.

73 - ومن أجل التغلب على التحديات البيئية، ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تبدأ في إجراء تحولات خضراء عادلة وشاملة للجميع، جنبا إلى جنب مع الجهود الدولية، بقيادة البلدان ذات الدخل المرتفع، بغية تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. ويشمل ذلك التحرك نحو استهلاك وإنتاج أكثر استدامة والتحول نحو اقتصاد رقمي أكثر ويستند إلى المعارف بشكل أكبر. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا في رفع مستويات الإنتاجية وكفالة فرص النمو على المدى الطويل.

74 - وتحتاج معظم البلدان المتوسطة الدخل إلى دعم كبير لتحولاتها الخضراء، بما في ذلك من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وضع جيد بشكل خاص لزيادة التمويل اللازم الطويل الأجل وتقديم الدعم من خلال خبراتها التقنية. وينبغي أن يكون جزء كبير من هذا التمويل بشروط ميسرة للغاية، لمراعاة المؤثرات الخارجية الإيجابية في العالم. بيد أن زيادة التمويل للتخفيف من آثار تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي والمنافع العامة العالمية الأخرى يجب ألا تُزيح تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية.